التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية

Participatory Planning Between Governmental and Civil Institutions for Developing Localities Services in Urban Communities

تاريخ التسليم	٢٠٢٣/٩/١
تاريخ الفحص	٢٠٢٣/٩/١٢
تاريخ القبول	٢٠٢٣/٩/٣٠

إعداد

عصام حسين محمد عبد المعطى

Essam Hussien Mohamed Abd Elmoty

essam.hussien811@social.aun.edu.eg

التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية

اعداد وتنفيذ

عصام حسين محمد عبد المعطى

ملخص الدراسة:

تعتبر التنمية بصفة عامة من أهم القضايا التي يزداد الأهتمام بها من جانب المفكرين الإجتماعيين والمتخصصين والمسئولين والباحثين والمخططين فقد أحتلت مكاناً بارزاً في الفكر الأجتماعى المعاصر بأعتبارها ضرورة حتمية ، ومطلباً أساسياً وهدفاً تسعى إليه المجتمعات النامية والمتقدمة على السواء .

والتخطيط التشاركى يستهدف الربط بين الجهود الحكومية والأهلية والخاصة بغرض تحقيق التكامل بين كل منهم بإعتبار أن الجهود الأهلية والمشاركة الشعبية هى التى تمثل السواد الأعظم من المجتمع وهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى إحداث التغيير.

وتعد المشاركة إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية بل إن نموها وتطورها إنما يتوقف على إتاحة فرص المشاركة أمام فئات الشعب وطبقاته وجعلها حقاً يتمتع به كل فرد في المجتمع.

كما تبنت الحكومات تطوير الأحياء الحضرية الفقرية من خلال إستراتيجية شاملة لتحسين ظروف المعيشة وتوفير برامج الرعاية الاجتماعية للفقراء محدودي الدخل بالمناطق الحضرية لتزيد من فرص تطوير هذه المناطق وتزويدها بالخدمات الأساسية والاجتماعية وتطوير الأحياء الفقيرة بالحضر من خلال ما يسمى مدن بلا أحياء فقيرة بهدف تطوير الأحياء الفقيرة وتقديم برامج الرعاية الاجتماعية وتحسين الظروف الأساسية وتمكين فقراء الحضر وتوعيتهم بحقوقهم وكيفية التعاون والتفاعل مع السلطات المحلية لبيل مطالبهم وإشباع إحتياجاتهم .

الكلمات المفتاحية: التنمية ، التخطيط التشاركى ، المشاركة ، الحكومات.

Participatory Planning Between Governmental and Civil Institutions for Developing Localities Services in Urban Communities

Abstract

Development is generally considered one of the most important issues in which social thinkers, specialists, officials, researchers and planners are increasingly interested.

And participatory planning aims to link governmental, civil and private efforts in order to achieve integration between each of Them, given that civil efforts and popular participation represent The vast majority of society and they are the real stakeholders in Bringing about change. The ability of the local community to Solve its problems, satisfy its needs, overcome negativity and Dependency on the part of citizens, and acquire skills that achieve self-reliance through participatory organizational structures.

Participation is one of the basic pillars on which democracy is based. Indeed, its growth and development depends on providing opportunities for participation to all segments and classes of the People and making it a right enjoyed by every individual in society.

Governments have also adopted the development of urban slums through a comprehensive strategy to improve living conditions and provide social care programs for the poor and low-income people in urban areas to increase opportunities for developing these areas and providing them with basic and social services and Developing urban slums through what is called cities without slums with the aim of developing slums and providing Social welfare programs, improving basic conditions, empowering the urban poor, educating them about their rights, and how to cooperate and interact with local authorities to fulfill their Demands and satisfy their needs.

Keywords: Development, Participatory Planning, Participation, Governments.

أولاً : مشكلة الدراسة :

أصبحت التمية ذات أهمية كبيرة وضرورية للفرد والمجتمع على حدٍ سواء، لِما لها من دور بارز في نمو وتقدم المجتمع وإزدهاره وتحقيق أمنه وإستقراره ، فيؤدى ذلك إلى شعور الأفراد بوجود الدولة وتقدير الدور الذي تقوم به الدولة في سبيل رفعة المجتمع وتقدمه .

(نشأت , ٢٠١٨, ٢٠٤)

والتخطيط التشاركى له دور فى تسهيل عملية التنمية وخلق مجتمع معلوماتى قائم على شراكة بين جميع المشاركين فى عملية التنمية (الحكومة ورجال الأعمال والمؤسسات المجتمعية والمستثمرين) وإيجاد فرص لتمويل المشروعات التى يحتاجها المجتمع المحلى وتبادل الخبرات .

(Arina Varfjona, et. Al , 2002)

كما أن التخطيط التشاركي ينطوي على وضع خطط عمل واقعية ويمكن تنفيذها بسرعة ، وبعبارة أخرى خطط لا تتم من فراغ ، وذلك لأنها تعالج بصورة أساسية جذور المشكلة أو القضية التي نحن بصدد مواجهتها والتصدي لها وليس فقط معالجة الأعراض الظاهرة أمامنا.

(Rogers, Alan, 1992)

والتخطيط التشاركي بصفة خاصة هو الطريقة التي يمكن بها لكل فرد ممن لديه مصلحة أو مستفيد من خدمات معينة أن يكون له الحق في القرارات المتعلقة بها، إما بشكل شخصى أو عن طريق التمثيل، ويتضمن التخطيط التشاركي موظفى المؤسسة والخبراء، وأعضاء من السكان المستهدفين والمسئولين في المجتمع المحلي والمواطنين المهتمين، والناس من الهيئات المعنية المدارس والمؤسسات الأخرى، حيث ينبغى الترحيب بمشاركة الجميع .

(عبد المولى , ٢٠٢٣ , ٣٥٤)

وترجع أهمية المشاركة في التخطيط إلى أنها تمثل أحد المداخل الأساسية لضمان التأييد السياسى والشعبى للمشروعات ، كما أنها مطلب إقتصادى تنموى ، ووسيلة لتقليل التكلفة ، ووسيلة لتحقيق الفعالية للمشروعات وتوظيف الموارد وتحقيق التوظيف الأمثل للمساعدات الإجتماعية وأخيراً هي ضمان لتحديد المجتمعات للحاجة أو المشكلة. (هليل , ٢٠١٩ , ١٢٣)

وتمثل المؤسسات الأهليه دوراً رئيسياً في تخطيط وتقديم الخدمات في مصر كما تعتبر هذه المؤسسات شريك للمنظمات الحكومية في تحقيق أهدافها وأغراضها نحو إحتياجات الناس .

(فهمى , ١٩٩٦, ٢٧٥)

كذلك المؤسسات الأهلية ضرورة مجتمعية لما تقوم به من أعمال تساند المجتمعات في مواجهة المشكلات التي يعجز أفراد المجتمع عن مواجهتها دون مساندة من مؤسسات آخري خاصة عندما تعجز المؤسسات الحكومية الرسمية عن مساعدة الأفراد على مواجهتها نتيجة نقص الأمكانيات والموارد المالية أو نتيجة السلوكيات البيروقراطية للمسئولين القائمين علي هذه المؤسسات الرسمية.

(القبندى , ٢٠١٣ , ١٣٦- ١٥٣)

وتعد مهنة الخدمة الاجتماعية من المهن التي نشأت مرتبطة بالحاجات الإنسانية ، فهي تتعامل مع الأفراد والجماعات والمجتمعات من أجل إشباع حاجات وحل مشكلات الإنسان سواء كان فرداً أو جماعة أو مجتمعاً .

(Nolitn,J.M.&el-AL,2003 , 4)

والتخطيط هو العملية المثلى لضمان تحقيق هذه البرامج والمشروعات لأهدافها بأقل تكلفة ممكنة وبفعالية أكثر، وفى أقل وقت ممكن.

(Burion Gummer,1995 , 180)

وترى الدراسة الحالية أنه على الرغم من الجهود التى تبذلها الدولة المصرية والمتمثلة فى تخطيط برامج لتنمية المجتمعات الحضرية من خلال مواجهة المشكلات البيئية التى تعانى منها المناطق الحضرية إلا أن هذه الجهود لم تحقق النتائج المرجوة منها ، ويرجع ذلك إلى غياب عنصر المشاركة والتنسيق والتعاون فى التخطيط بين القطاع الحكومى والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص والأهالى أو المستفيدين فى مواجهة هذه المشكلات خاصة وأن محافظة أسيوط ذات كثافة سكانية عالية حيث بلغ عدد سكانها (٤,٩٦١,٩٥١). (الجهاز المركزى للتعبئة والأحصاء, ٢٠٢٢)

وتعد إحدى المحافظات التى تقع تحت خط الفقر ، وما يدعو إلى الأهتمام أيضاً بين المؤسسات الأهلية والحكومية أن هناك مؤسسات أهلية كثيرة لا يوجد لها تعامل مع المؤسسات الحكومية بالرغم من أنها قد تؤدى بعض الخدمات التى تؤديها المؤسسات الحكومية وهنا يستدعى الأمر إلى تفعيل التعامل والتشارك بينهم حيث أن محافظة أسيوط بمجملها يوجد بها ١٨٠٠ جمعية أهلية. (وزارة التضامن الأجتماعى ,٢٠٢٠) الأمر الذى يدعو إلى تكريس الأهتمام بالتخطيط التشاركى والتنسيق بين المؤسسات الأهلية والحكومية لتوفير الأحتياجات الخاصة بالمواطنين وبالدرجة الأولى (حى غرب أسيوط – حى شرق أسيوط) نظراً لوجود كافة المؤسسات الحكومية وبعض من المؤسسات الأهلية بزمام مدينة أسيوط الأمر الذى يدعو إلى التشارك بينهم من أجل تلبية وتطوير الخدمات .

وتأسيساً على ما سبق يمكن من وجهة نظر الباحث يمكن بلورة مشكلة الدراسة الحالية فى " كيفية تفعيل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية .

ونستنبط مما سبق مجموعه من القضايا التالية التي تحاول الدراسة الحالية الأجابة عليها :

١ـــ ما هو الواقع الفعلى للتخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية ؟

٢ـــ ما هى طبيعة العلاقه بين الوحدات المحلية كمؤسسة حكومية والمؤسسات الأهلية بالمجتمع الحضرى؟

٣ـــ ما هى صور الأسهامات الواقعية للتخطيط التشاركى بين الوحدات المحلية والمجتمع الموجودة فيه ؟

٤ـــ ما هى المعوقات التي تحول دون تطبيق التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية ؟

٥ـــ ما هى أهم المقترحات لتفعيل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية ؟

ثانياً : الدراسات السابقة :

١- دراسة : صلاح أحمد هاشم (٢٠٠٩) :
بعنوان " المعارف المؤهله لأستخدام التخطيط التشاركى في التنميه " وإستهدفت مدى إلمام العاملين بالمؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية بمفهوم التخطيط التشاركى للتنميه ، وتوصلت إلى عدم إلمام العاملين بالمؤسسات الحكوميه والجمعيات الأهليه بمفهوم التخطيط التشاركى للتنميه مما يحتاج الأمر لعقد ورش العمل ، ومناقشة كيفية إعداد الخطة التشاركيه على المستوى المحلى ، كما أوضحت فاعلية إستخدام التخطيط التشاركى فى مجالات هى : إدارة المخلفات وتنظيم الأسره والصرف الصحى وبرامج تحسين النسل .
(هاشم , ٢٠٠٩)

٢- دراسة : منى عطيه خزام (٢٠١٠) :
بعنوان " معوقات التخطيط التشاركى على المستوى المحلى " وإستهدفت تحديد التخطيط التشاركى فى المجالس الشعبية والتوصل لمؤشرات تخطيطية لتفعيل إستخدامه فيها ، وتوصلت إلى أنه يستخدم بشكل متوسط بها بالإضافة لوجود بعض المعوقات التى يرجع بعضها للمنظمات والقطاعات المشاركة مثل فجوة الأتصال وصعوبة الأتفاق على أهداف مشتركة ومعوقات راجعة للمجلس المحلى ذاته مثل عدم قناعة أعضائه بمشاركة المواطنين ، ومعوقات آخرى راجعة للمجتمع مثل ضعف الوعى التخطيطى وعدم الأتفاق على أولويات الخدمات .
(خزام , ٢٠٠٩)

٣ – دراسة نهى محمد الخطيب (٢٠١٠):
بعنوان " دور الجمعيات الأهلية فى تفعيل التخطيط بالمشاركة (دراسة حالة) ، وإستهدفت توضيح العلاقة بين التخطيط التشاركى وتطوير العشوائيات ، وتوصلت إلى أهمية المشاركة بين الحكومة بالتعاون مع المواطنين فى خطط التطوير. (الخطيب , ٢٠٠٩)

٤ – دراسة Vanessa Gomez (2010) :
بعنوان " التخطيط التشاركى فى منظمات المجتمع الأمريكيه دراسة أفضل الممارسات وإستهدفت فحص الممارسات المستخدمه فى أنظمة التخطيط التشاركى الناجحه فى إدارة المتاحف وذلك لأنشاء دليل لأفضل المماراسات التى تمكن قادة المنظمات من دمج المجتمعات فى التخطيط للمشاريع ، وتوصلت إلى أن التخطيط التشاركى يعزز من الأرتباط بين المجتمع ومنظماته ويقوى العلاقات التى ترتبط أفراد المجتمع والذى بدوره يؤدى لخلق رأس مال إجتماعى . Vanessa, 2010 ()

٥- دراسة Reardon (2010):
بعنوان " فرصة للتجديد ، والمشاركة العملية والتنوع الاجتماعي وتنوع Incom في براون ، التخطيط الحضري والإقليمي " والتى إستهدفت إبراز أن المشاركة فى التخطيط هو هدف ووسيلة فى آن واحد ، وتوصلت إلى أنه يجب أن تستوعب هذه العملية الجميع خاصة أصحاب القوى والنفوذ فى المجتمع وذلك لتوفير فرص لخلق تنمية أكثر شمولاً
(Reardon, 2010)

٦- دراسة : أسماء سيد حسن (٢٠١٤) :

بعنوان " فعالية التخطيط التشاركى لتحسين خدمات الصحه الأنجابيه بمحافظة أسوان " وأستهدفت التعرف على فعالية التخطيط التشاركى في تحسين الخدمات في المجال الصحى وتوصلت إلى صحة الفرض أنه توجدعلاقه طرديه دالة إحصائياً بين التخطيط التشاركى وخدمات الصحه الأنجابيه بمحافظة أسوان . (حسن سيد , ٢٠١٤)

٧- دراسة Kinzer , Kirsten L (2014) :

بعنوان " دراسة مختلطة للإستفادة من المشاركة العامة لدعم تنفيذ خطة الإستدامة المجتمعية " فقد أستهدفت هذه الدراسه أشراك الجمهور والفئات المستفيده من التخطيط وتنفيذ التخطيط في خطة مستدامه ، لأن الأشخاص أصحاب المشكله هم أكثر درايه بحاجاتهم ومشكلاتهم وكيفية التعبير عنها ، وتوصلت الدراسه إلى أن مشاركة الجماهير تؤثر بشكل إيجابى في تصميم وتنفيذ الخطط في المجتمع . (Kirsten L, 2014)

٨- دراسة أحمد سيد أحمد عبد الحميد (٢٠١٥):

بعنوان" التخطيط التشاركى لتفعيل دور المدرسه فى تنمية المجتمع المحلى" وإستهدفت التعرف على دور التخطيط التشاركى لتفعيل دور المدرسة فى تنمية المجتمع المحلى ، وتوصلت هذه الدراسه إلى أن التخطيط التشاركى يوفر أساساً معلوماتياً لخطط التنمية بشكل يسهم فى صياغة برامج تنمية المجتمع المحلى أكثر إرتباطاً بالمجتمع ومشكلاته ، كما أن التخطيط التشاركى يزيد من شعور المواطنين بأنتمائهم إلى مجتمعهم ويزيد من رضا المواطنين عن البرامج والخدمات المقدمة لهم. (عبد الحميد , ٢٠١٥)

٩ – دراسة ليث زيد عباس (٢٠١٨) :

دراسة بعنوان " التخطيط التشاركى وتنمية الأمكانات المستدامة للمجتمع " وإستهدفت دور التخطيط التشاركى فى تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع وتوصلت إلى أن تعزيز المشاركة المجتمعية فى التنمية المستدامة يعطى فرصة أمام الفئات المهمشة فى المجتمع من التطور والرقى من خلال الدور الذى يلعبوه فى تفعيل ديناميكية التنمية المستدامة . (عباس , حويش , ٢٠١٨)

١٠ – دراسة حنان زكريا السيد الدسوقى (٢٠٢٠) :

بعنوان " التخطيط التشاركى كمدخل لمواجهة المشكلات البيئية فى المناطق الحضرية المتخلفة " وإستهدفت التعرف على إسهامات التخطيط التشاركى كمدخل لمواجهة المشكلات البيئية فى المناطق الحضرية المتخلفة من خلال (تحديد الأهداف – تحديد الإحتياجات الفعلية للأهالى – تحديد البرامج والمشروعات التنموية – المعوقات – تحديد الآليات التى يتم من خلالها تفعيل التخطيط التشاركى) كمدخل لمواجهة المشكلات البيئية فى المناطق الحضرية المتخلفة ، وتوصلت إلى إسهام التخطيط التشاركى فى مواجهة المشكلات البيئية فى المناطق الحضرية المتخلفة (الدسوقى , ٢٠٢٠)

١١ – دراسة هويدا محمد عبد المنعم خليفة (٢٠٢٠) :

بعنوان " التخطيط التشاركي لتحقيق الأستدامة للمشروع القومي للتنمية البشرية والمجتمعية" وإستهدفت الدراسة تحديد مستوي التخطيط التشاركي في المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية، تحديد العلاقة بين التخطيط التشاركي وتحقيق التنمية المستدامة في المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية، توصلت نتائج الدراسة إلى عدة نتائج منها أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التخطيط التشاركي وأبعاد التنمية المستدامة للمشروع القومي للتنمية المشروعات من وجهة نظر الشباب والمسؤولين فيما يتعلق بأبعاد التنمية المستدامة .(عبد المنعم خليفة , ٢٠٢٠)

تحليل الدراسات اسابقة :

١ – أكدت كلاً من دراسة Kinzer , (2014) Kirsten L ، دراسة (Reardon 2010) ، دراسة نهى محمد الخطيب (٢٠١٠) ، على أهمية المشاركة والحوار من جانب المواطنين ، وإشراك مخططى ومصممى المشاريع للمجتمعات المحلية فى جميع مراحل التخطيط والتصميم .

٢– أكدت كلاً من دراسة حنان زكريا السيد الدسوقى (٢٠٢٠) على للتخطيط التشاركى دور في المؤسسات الأهلية خاصة عملية التخطيط للبرامج كما أنه كمدخل لمواجهة المشكلات البيئية فى المناطق الحضرية المتخلفة من خلال (تحديد الأهداف – تحديد الإحتياجات الفعلية للأهالى – تحديد البرامج والمشروعات التنموية – المعوقات – تحديد الآليات التى يتم من خلالها تفعيل التخطيط التشاركى) .

٣ – أكدت كلاً من دراسة منى عطيه خزام (٢٠١٠) على أن هناك مشكلات تعوق التخطيط التشاركى منها ما يتصل بطبيعة العمل داخل الجمعيات الأهليه خاصه بالعصبيات العائلية وأن هناك مشكلات ومعوقات ذات بعد أقتصادى مثل الأجور والتمويل ، ومعوقات آخرى راجعة للمجتمع مثل ضعف الوعى التخطيطى وعدم الأتفاق على أولويات الخدمات ، ومعوقات آخرى مثل فجوة الأتصال وصعوبة الأتفاق على أهداف مشتركة .

٤– أكدت كلاً دراسة : أسماء سيد حسن (٢٠٠١٤) ، دراسة : صلاح أحمد هاشم (٢٠٠٩) ، على التخطيط التشاركى يساهم في تنمية وتطوير الخدمات المختلفة مثل تحسين خدمات الأسكان ، وخدمات الصحه الأنجابيه ، كذلك فاعلية إستخدام التخطيط التشاركى فى مجالات هى : إدارة المخلفات وتنظيم الأسره والصرف الصحى وبرامج تحسين النسل .

٦ – أكدت كلاً من دراسة (2010) Vanessa Gomez ، دراسة (2014) Kinzer , Kirsten L ، ، دراسة هويدا محمد عبد المنعم خليفة (٢٠٢٠)، دراسة ليث زيد عباس (٢٠١٨) على أن التخطيط التشاركى يقوى العلاقات التى ترتبط أفراد المجتمع والذى بدوره يؤدى لخلق رأس مال إجتماعى ، كذلك أهمية مدخل التخطيط التشاركى فى تقوية الثقة بالمجتمع المحلى وإلى أنه وسيلة هامة للحشد وتحقيق التنمية المستدامة ، وأن مشاركة الجماهير تؤثر بشكل إيجابى فى دعم تنفيذ خطة الإستدامة المجتمعية ، كذلك دور التخطيط

التشاركى فى تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع وأن تعزيز المشاركة المجتمعية فى التنمية المستدامة يعطى فرصة أمام الفئات المهمشة فى المجتمع من التطور والرقى .

٧ – أكدت كلاً من دراسة أحمد سيد أحمد عبد الحميد (٢٠١٥) ، على أن التخطيط التشاركى يوفر أساساً معلوماتياً لخطط التنمية بشكل يسهم فى صياغة برامج تنمية المجتمع المحلى أكثر إرتباطاً بالمجتمع ومشكلاته .

موقف الدراسة من الدراسات السابقة :

أوجه الأتفاق :

١ – إتفقت حول أهمية التخطيط التشاركى فى مواجهة المشكلات المختلفة .

٢ – إتفقت حول دور التخطيط التشاركى تحقيق التنمية المستدامة .

٣ – إتفقت حول دور التخطيط التشاركى فى تطوبر الخدمات الاجتماعية (التعليمية – الصحية – الاقتصادية) .

٥ – إتفقت حول دور الوعى على أهمية التخطيط التخطيط التشاركى .

أوجه الأختلاف :

١ – ركزت الدراسة الحالية على أهمية التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية بالمجتمعات الحضرية .

٢ – ركزت الدراسات السابقة على ربط التخطيط التشاركى بمتغيرات مختلفة.

٣ – ركزت الدراسة الحالية على مشاركة كافة القطاعات بالأضافة إلى مشاركة المستفيدين من المواطنين (المجتمع الحضرى) .

٤ – لم يتناول أحد من الباحثين في حدود علم الباحث هذه الدراسة الحالية من قبل .

ثالثاً أهمية الدراسة :

(أ) الأهمية المجتمعية :

١ – النسبة العالية من عدد الاشخاص التي تستفيد من خدمات الوحدات المحلية بمدينة أسيوط متمثله في (حى شرق – وحى غرب) حيث بلغ عدد السكان بها

٤٦٢٠٦١) فرد موزعين كالآتى :

ـــ حى غرب أسيوط (٢١٢٠٢٨) فرد ، حى شرق أسيوط (٢٥٠٠٣٣) فرد .

٢ – حاجة المجتمع المصرى للقضاء على مشكلة اللامركزية والتوزيع غير العادل للخدمات الاجتماعية وذلك يرسخ أهمية التخطيط التشاركى .

(الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء , ٢٠١٧)

٣ – إعتبار توفير الخدمات وتطويرها مطلباً من مطالب الشعب المصرى بكل فئاته خاصة الفقراء والمهمشين سواء فى الحضر أم الريف .

٤ – لكى يكون هناك تنمية لابد من التنسيق بين الخدمات وتطويرها وهذا يؤكد على ضرورة تفعيل التخطيط التشاركى بين المؤسسات المختلفة .

٥ – وضع الأولويات للخدمات المطلوبة بناءاً على إحتياجات سكان المجتمع من خلال تقديم البيانات الخاصة عن المشروعات المرتبط بالخدمات الأجتماعية أو الصحية أو التعليمية أو الأقتصادية والتي تمثل حاجات ومشكلات المواطنين

٦ – تعتبر الوحدات المحلية الوسيلة الأمثل التي تعمل على تقوية أواصر العلاقة بين الجهات المسئولة عن تنفيذ المشروعات متمثلة في الحكومة وبين سكان المجتمع المحلى متمثلة في المؤسسات الأهلية من خلال إشراكهم في وضع الأقتراحات والخطط المناسبه لتلبية إحتياجاتهم .

(ب) الأهمية المهنية :

١ – حاجة المجتمع المحلى للقضاء على مشكلاته وتطوير خدماته ومساندته لتحقيق التنمية .

٢ – مهنة الخدمة الاجتماعية تعمل مع جميع الفئات من أجل الأهتمام بتطوير الخدمات بالمحليات وذلك يؤكد أهمية التشارك بين المؤسسات الحكومية والأهلية ويبرز أهمية مهنة الخدمة الاجتماعية فى المجتمع .

٣ – الجاجة إلى التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية من أجل تحقيق التكامل فى الخدمات تمهيداً لتطويرها فى مجملها .

(ج) الأهمية التخصصية :

١ – إن دراسة إحتياجات المجتمع بصفة عامة والحضرى بصفة خاصة يسهم بالضرورة فى توفير معلومات حقيقة وصادقة للمخطط الاجتماعى من أجل التخطيط للمستقبل وذلك من خلال المساهمة فى وضع السياسات وصياغتها وإتخاذ القرارات التى من شأنها تطوير الخدمات .

٢ – تطوير الخدمات بالمحليات يحتاج إلى تشارك فى التخطيط من أجل التعرف على الخدمات والأمكانيات والموارد المتاحة والوقوف على جوانب القصور فيها وهذا يقع فى نطاق التخصص .

٣ – تحقيق التكامل المعرفى بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وتلافى أوجه القصور المعرفى التى وقعت فى الدراسات السابقة .

٥ – تحديد واقع الأحتياجات الفعلية للمجتمع المحلى من خلال إستخدام التخطيط التنشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية المعنية بذلك

٦ – يمثل التخطيط التشاركى كافة الأطراف المعنية بالعملية التخطيطة وكذلك الأهالى (أصحاب المصلحة) المستفيدين الفعليين من مواجهة المشكلات البيئية الحضرية .

٧ – يعمل التخطيط التشاركى على رفع كفاءة تنفيذ خطط التطوير للمجتمعات الحضرية.

رابعاً : أهداف الدراسة:

االهدف الرئيسى للدراسة يتمثل فى :

- تحديد مستوى مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية وتتمثل هذ المراحل فى :

١ – مرحلة تحديد الإحتياجات الفعلية .

٢ – مرحلة تحديد الأولويات المجتمعية .

٣ – مرحلة وضع خطة تطوير المحليات .

٤ – مرحلة تنفيذ خطة تطوير المحليات .

٥ – مرحلة متابعة خطة تطوير المحليات .

٦ – مرحلة تقويم خطة تطوير المحليات .

خامساً : فروض الدراسة:

الفرض الرئيسى للدارسة :

من المتوقع أن يكون مستوى مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية مرتفعاً ":

ويمكن إختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد التالية:

مرحلة تحديد الاحتياجات الفعلية.

مرحلة تحديد الأولويات المجتمعية.

مرحلة وضع خطة تطوير المحليات.

مرحلة تنفيذ خطة تطوير المحليات.

مرحلة متابعة خطة تطوير المحليات.

مرحلة تقويم خطة تطوير المحليات.

سادساً : مفاهيم الدراسة :

وجائت كلمة شراكة في المعجم الوجيز في باب شرك وأشركه في أمره ، أي أدخله فيه وشاركه أياً كان شريكه (تشاركاً) وإشتراكاً ، والشراكه عقد بين أثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، والشريك هو المشارك غيره في تجارة ونحوها. (مجمع اللغة العربية , ١٩٩٣ , ٤٣٥)

ويعرف التخطيط التشاركى بأنه :

"مجموعة العمليات التي تستطيع من خلالها الجماعات الفرعية وجماعات الأهتمامات الأرتباط معاً في الوصول إلى إجماع بشأن الخطة والتزامات في التنفيذ " .

(Sharma, 2014, 53)

فى حين يذكره البعض بأنه :

هو وضع برامج أكثر كفاءه من خلال مشاركة الناس أصحاب المشكلة في صنع القرارات مما يزيد من الشفافية والمسائلة <

(Center for Intematiomnal , 2007, forestry research)

كذلك يعرف بأنه : عملية تتعدد فيها فرص المشاركة لأفراد المجتمع أو ممثليهم كمملثين أمام مجتمعهم ومسلمة تخطيطية بجانب الأدوار المهنية للمخططين .

(السروجى , ٢٠٠٢ , ٣٦٠)

وبعد إستقراءر التعريفات السابقة يمكن تعريف التخطيط التشاركى إجرائياً وفقاً للدراسة الراهنة :

١ – التخطيط التشاركى هو العملية التخطيطية التي تقوم بها الجهات المسئولة بمشاركة كافة أطياف المجتمع من قيادات مختلفة ومواطنين .

٢ – التخطيط التشاركى الأستثمار الأمثل للمواردو الأمكانيات المتاحة .

٣ – التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية هو الأفضل لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية .

٤ – التخطيط التشاركى الواقعى هو المعبر الفعلى عن الإحتياجات الفعلية للمواطنين .

٥ – يعتمد على التنسيق والتكامل لتحقيق الأهداف الاجتماعية فى أقل وقت وبأقل تكلفة .

٦ – يتضمن قرارات وإختيارات وأنشطة مشتركة .

مفهوم المجتمع الحضرى :

هو ذلك المجتمع الذي يتميز بالحجم والكثافة واللاتجانس فكلما زاد عدد السكان وعظم تباينهم كلما ضعفت روابط القرابة والجيرة ، وتظهر المنافسة ، وميكانيزمات الضبط الرسمي ، وظهور الجماعات الثانوية ، والميل نحو تفتت الأدوار ، وعدم وضوح المعايير . (الجوهرى ، الزيات , ١٩٩٦ , ١٥)

كما " أنه تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة تقام على أرض محدودة نسبياً ، حيث تمتاز هذه

التجمعات السكانية بأرتفاع كثافتها وإعتمادها على الصناعة والتجارة أو كليهما معاً وسكانه منعزلون" . (غيث , ١٩٩٥ , ٨٠)

وبعد إستقراءرء التعريفات السابقة يمكن تعريف المجتمع الحضرى إجرائياً وفقاً للدراسة الراهنة :

١ – المجتمع الحضرى هو تجمع سكانى كبير غير متجانس .

٢ – هو مجتمع ذات كثافة سكانية عالية .

٣ – يعتمد ساكنى هذا المجتمع على الصناعة والتجارة أوكليهما معاً .

٤– تظهر فى هذا المجتمع ضعف روابط القرابة ، والميل نحو تفتت الأدوار .

مفهوم الجمعيات الأهلية :

وتعرف بأنها :" مؤسسات تطوعية ديمقراطية غير المستهدفة للربح والتي تسعي لتحقيق التنمية في المجتمع من خلال تقديم خدمات اجتماعية أو تربوية أو تثقيفية أو مشروعات تنموية ومناقشة السياسات المتبعة في تلك المجالات وطرح وبلورة التصورات البديلة للأولويات والممارسات والسياسات ". (عبد المجيد , ٢٠١٥ , ٥٤)

وبعد إستقراءرء التعريفات السابقة يمكن تعريف المؤسسات الأهلية إجرائياً وفقاً للدراسة الراهنة :

١ – لا تهدف هذه المؤسسات إلى ربح مادى .

٢ – تقدم خدمات متنوعة .

٣ – هدفها تحقيق التنمية فى المجتمع .

سابعاً : الموجهات النظريه للدراسة :

هناك نظريتان لتقسيم العمل بين المؤسسات الأهلية والحكومية هما :

١] نظرية الأعمدة المتوازية :

وتنادى هذه النظرية بأن على الهيئات الأهلية أن تؤدى ما يمكنها أن تؤديه للحالات التي ترعاها وأن مسئولياتها هي رعاية الحالات التي تتقدم لها رعاية تماثل ما تقوم به الهيئات الحكومية ، وفي هذه الحالة يجب على الدولة أن تحدد القطاعات التي تعمل بها في مجال الرعاية الاجتماعية وعلى القطاع الأهلى أن يقوم بسد الفراغ في الخدمات التي تؤديها الدولة وليس هناك تفرقة بين الخدمات التي يجب أن تقدمها الهيئات الاجتماعية الحكومية والهيئات الاجتماعية الأهلية مادامت جميع الحالات التي تتقدم إلى كلتيهما يجب أن تحصل أولا على الحد الأدنى لمستوى المعيشة القومي ثم الخدمات الاجتماعية الأخرى المتخصصة .

وحيث تقوم هذه النظرية على عدة أفتراضات هي :

: الأفتراض الأول :

أن الهيئات الحكومية تعمل على رعاية الأفراد وخدمتهم لبلوغ حد معين من مستوى المعيشة كذلك الأمر بالنسبة للهيئات الأهلية هي الأخرى لها شخصيتها المميزة ومستوياتها فيما تقدمه من خدماتها لعملائها وعميل هذه غير عميل تلك

الأفتراض الثانى :

أن الهيئة الأهلية متى أخذت مسئولية خدمة عميل فعليها أن توفر له كل إحتياجاته وتعالج كل مشكلاته بمجهودها وجهود الهيئات الأهلية الأخرى المتعاونة معها في خدمة البيئة .

الأفتراض الثالث :

أنه ليس هناك فارق بين الأفتراضات الأخرى لنظرية (سيدني وب) وهذه النظرية فيما عدا

تقسيم العمل فيما بين كل من الهيئات الحكومية والهيئات الأهلية.

٢] نظرية السلم الممتد :

وتقوم هذه النظرية على فرض أساسى مؤداه أن الدولة يجب أن تكفل حد أدنى للمعيشة لأفراد المجتمع ومن ثم فواجب الهيئات الحكومية ينحصر في قيامها بتوصيل الخدمات للأفراد إلى هذا المستوى الذى يحقق الحد الأدنى للمعيشة والمحدد من قبل الدولة ، أما الهيئات الأهلية فيكون دورها أساساً في القيام برفع الحد الأدنى من الخدمات بمقدار معين حسب ما لديها من إمكانيات . وهذه النظرية يطلق عليها نظرية السلم المعتد والتي نادى بها(سيدني وب) وتقوم على الأفتراضات التالية :

الأفتراض الأول :

كل إنسان فى أى مجتمع لابد وأن تتوافر له وسائل الرعاية في جميع أساسيات الحياة ليصل المجتمع بأبنائه جميعا إلى حد أدنى لمستوى الدخل يمكنه من تلبية حاجاته الضرورية ، ولا ينبغى أن يهبط دون مستوى المعيشة هذا مرغماً وهذه هى مسئولية حكومية .

الأفتراض الثاني :

متى إستوفى كل إنسان حقه من هذا الحد الأدنى لمستوى المعيشة دخلت الهيئات الأهلية الميدان لتؤدى دورها ، وتكون مهمتها – مجازا أن ترتفع عن نقلهم درجة على السلم الإمتدادى لتعلو بهم عن مستوى الحد الأدنى الذى وقفت عنده الدولة بأبنائها كمسئولية حكومية .

الأفتراض الثالث :

بهذه الطريقة تستطيع الهيئات الأهلية أن تدخل في مجال معقولاً على كاهل الهيئات الأهلية أن تدخل فى مجال التجريب والإبتكار وتحسين وسائل الخدمة حتى إذا ما بلغت بالتجريب الغاية أمكنها أن تقدم للدولة نتائج محاولاتها بهدف تحسين الخدمات الحكومية .

الأفتراض الرابع :

وإذا كان هذا دور كل من الهيئات الحكومية والأهلية فطبيعي أن تحمل الهيئات الحكومية العبء الأكبر من المسئولية الاجتماعية وتترك عبئاً على كاهل الهيئات الحكومية .

الأفتراض الخامس :

أن الدولة قد لا تستطيع بقصور إمكانياتها و مواردها أن تغطى إحتياجات الناس جميعاً وهنا تبدو الثغرات هذه الثغرات لا ينبغى أن تترك هكذا بل ان واجب الهيئات الأهلية أن تبادر فى محاولة سدها وبذلك تخلق ميادين جديدة وتعالج مشكلات قائمة .

الأفتراض السادس:

وعليه فلا توقف الجهود الأهلية ولا الجهود الحكومية في رفع مستوى معيشة الناس وخاصة في مجتمع يسعى للرقي والتقدم ويكشف كل يوم حاجة جديدة أو مشكلة جديدة نتيجة التقدم العلمي والحضاري والتكنولوجي .

الأفتراض السابع :

أنه ليس هناك حد قاطع فاصل بين مسئوليات كل من الهيئات ، الاجتماعية الحكومية والأهلية تجاه فئات المنتفعين بخدماتها فالأنسان الواحد صاحب الحاجة قد يكون عميلاً لكلتيهما معاً ، الأولى توفر له حقه فى الحد الأدنى لمستوى المعيشة والثانية

قد تمنحه مزيداً من الرعاية أو الخدمة . (أبو المعاطى , ٢٠١٠ , ١٨٩ - ١٩١)

أوجه الأستفاده من النظريات السابقة:

١- ركزت نظرية الأعمدة المتوازية على أن الهيئات الأهلية يجب أن تؤدى ما يمكنها أن تؤديه للحالات التي ترعاها وأن مسئولياتها هي رعاية الحالات التي تتقدم لها رعاية تماثل ما تقوم به الهيئات الحكومية ويكون ذلك من خلال أن تقوم بسد الفراغ في الخدمات التي تؤديها الدولة

٢- ركزت نظرية الأعمدة المتوازية أيضاً على أن الهيئات الحكومية تعمل على رعاية الأفراد وخدمتهم لبلوغ حد معين من مستوى المعيشة وأن المؤسسات الأهلية لا يمكن أن تنمو وتحقق أهداف التنميه بدون التعامل مع الوحدات المحيطة بها ومشاركتها مع المؤسسات الحكومية.

٣- ركزت نظرية السلم الممتد على أن الدولة يجب أن تكفل حد أدنى للمعيشة لأفراد المجتمع ومن ثم فواجب الهيئات الحكومية ينحصر في قيامها بتوصيل الخدمات للأفراد أما المؤسسات الأهلية فيكون دورها أساساً في القيام برفع الحد الأدنى من الخدمات بمقدار معين حسب ما لديها من إمكانيات .

٤- ركزت نظرية السلم الممتد على أن الدولة قد لا تستطيع بقصور إمكانياتها و مواردها أن تغطى إحتياجات الناس جميعاً وهنا واجب المؤسسات الأهلية أن تبادر فى محاولة سد العجز فى الخدمات الحكومية ويكون ذلك من خلال التخطيط التشاركى بين المؤسسات الأهلية والحكومية .

٥- تعمل المؤسسات الأهلية في ضوء النظريتان على تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال حسن استغلال الموارد المتاحة ولكى يتم ذلك لابد من التخطيط التشاركى بينها وبين المؤسسات الحكومية .

٦ - تؤكد النظريتان على أن كل إنسان في أي مجتمع لابد وأن تتوفر له وسائل الرعاية الاجتماعية لكي يشبع احتياجاته الأساسية ولكي يتحقق هذا لابد أن تتكامل وتتضافر جهود الدولة مع المؤسسات الأهلية .

ثامناً : الإجراءات المنهجية للدراسة :

*نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي لديها القدرة على تقديم التفسيرات العلمية والمنطقية للظاهرة محل الدراسة وذلك من خلال الحصول علي معلومات دقيقة تصور الواقع وتشخصه وتسهم في تحليل ظواهره، وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها وإستخلاص دلالتها ، لذا فالدراسة الحالية تستهدف تحديد العلاقة بين التخطيط التشاركي بين المؤسسات الحكومية والأهلية (كمتغير مستقل) وتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية (كمتغير تابع) وذلك من خلال الإستشهاد في هذا الوصف والتحليل بمعطيات الدراسات السابقة والإطار النظري المرتبط بموضوع الدراسة.

*المنهج المستخدم في الدراسة :

إعتمدت الدراسة على إستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة العشوائية البسيطة للعاملين بحي شرق وحي غرب بمدينة أسيوط كنموذج للمؤسسات الحكومية بالمجتمعات الحضرية وعددهم (٣٣٠) مفردة، وكذلك منهج المسح الاجتماعي الشامل للعاملين بمؤسسة مصر الخير

فرع أسيوط وهيئة بلان إنترناشيونال ايجبت فرع أسيوط كنموذج للمؤسسات الأهلية بالمجتمعات الحضرية وعددهم (٤٧) مفردة .

تمثل المجال المكاني للدراسة فيما يلي:

المؤسسات الحكومية	المؤسسات الأهلية
حي شرق بمدينة أسيوط	مؤسسة مصر الخير فرع أسيوط
حي غرب بمدينة أسيوط	هيئة بلان إنترناشيونال ايجبت فرع أسيوط
نموذج للمؤسسات الحكومية بالمجتمعات الحضرية	نموذج للمؤسسات الأهلية بالمجتمعات الحضرية

الأسباب الموضوعية لأختيار(حى غرب بمدينة أسيوط – حى شرق بمدينة أسيوط) كمؤسسة حكومية :

١ – موافقة هذه المؤسسات الحكومية على التعاون مع الباحث .

٢– سهولة جمع البيانات والمعلومات نظراً لقرب إقامة الباحث من مدينة أسيوط

٣ – تعتبر هذه المؤسسات أحد أهم ركائز المجتمع في التعامل مع المؤسسات الأهلية ويُعتمد عليها في إشباع ومواجهة إحتياجات كثيرة لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع الحضرى.

الأسباب الموضوعية لأختيار(مؤسسة مصر الخير فرع أسيوط – هيئة بلان إنترناشيونال ايجبت فرع أسيوط) كمؤسستين أهليتين :

١ – موافقة هذه المؤسسات الأهلية على التعاون مع الباحث .

٢– سهولة جمع البيانات والمعلومات نظراً لقرب إقامة الباحث من مدينة أسيوط

٣ – الظهور الواضح فى السنوات الأخيرة لمؤسسة مصر الخير وتقديمها للعديد من الخدمات (اجتماعية – قتصادية – ثقافية – صحية– تعليمة – دينية) والتعاون بينها وبين (حى شرق – حى غرب) بمدينة أسيوط فى بعض الخدمات .

٤ – الدور الأيجابى لمؤسسة هيئة بلان إنترناشيونال إيجبت فرع أسيوط فى التعاون مع بعض المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة فى تقديم الخدمات بمدينة أسيوط كمجتمع حضرى .

*حدود الدراسة:

(أ) المجال المكاني:

(ب) المجال البشري:

تمثل المجال البشري للدراسة فيما يلي:

١. المسح الاجتماعي بالعينة للعاملين بحي شرق وحي غرب بمدينة أسيوط كنموذج للمؤسسات الحكومية بالمجتمعات الحضرية، وذلك كما يلي:

*وحدة المعاينة:

تمثلت وحدة المعاينة للدراسة في العامل " الموظف " بحي شرق وحي غرب بمدينة أسيوط كنموذج للمؤسسات الحكومية بالمجتمعات الحضرية أياً كان نوعه أو سنه أو حالته الاجتماعية أو مؤهله العلمي أو وضعه الوظيفي أو عدد سنوات خبرته.

*إطار المعاينة:

تم حصر العاملين بحي شرق وحي غرب بمدينة أسيوط كنموذج للمؤسسات الحكومية بالمجتمعات الحضرية، وبلغ عددهم (٢٣٣٣) مفردة. وتوزيعهم كالتالي:

جدول رقم (١)

يوضح توزيع العاملين بالمؤسسات الحكومية مجتمع الدراسة

م	البيان	عدد العاملين
١	حي شرق بمدينة أسيوط	١١٥٩
٢	حي غرب بمدينة أسيوط	١١٧٤
المجموع		٢٣٣٣

(١) نوع وحجم العينة:

تمثلت نوع العينة في العينة العشوائية البسيطة وبتطبيق قانون الحجم الأمثل للعينة . (الضحيان , ٢٠٠٢ , ٢٤٧)

بلغ حجم العينة للعاملين بحي شرق وحي غرب بمدينة أسيوط كنموذج للمؤسسات الحكومية بالمجتمعات الحضرية (٣٣٠) مفردة، وتم استخدام طريقة التوزيع المتناسب، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٢)

يوضح توزيع العاملين بالمؤسسات الحكومية باستخدام قانون الحجم الأمثل للعينة

م	البيان	عدد العاملين	الحجم الأمثل
١	حي شرق بمدينة أسيوط	١١٥٩	١٦٤
٢	حي غرب بمدينة أسيوط	١١٧٤	١٦٦
المجموع		٢٣٣٣	٣٣٠

٢. المسح الاجتماعي الشامل للعاملين بمؤسسة مصر الخير فرع أسيوط وهيئة بلان إنترناشيونال ايجبت فرع أسيوط

كنموذج للمؤسسات الأهلية بالمجتمعات الحضرية وعددهم (٤٧) مفردة، وتوزيعهم كالتالي:

جدول رقم (٣)

يوضح توزيع العاملين بالمؤسسات الأهلية مجتمع الدراسة

م	البيان	عدد العاملين
١	مؤسسة مصر الخير فرع أسيوط	٢٢
٢	هيئة بلان إنترناشيونال ايجبت فرع أسيوط	٢٥
المجموع		٤٧

(ج) المجال الزمني:

تمثل المجال الزمني للدراسة في فترة جمع البيانات من الميدان سواء من المؤسسات الحكومية أو من المؤسسات الأهلية والتي بدأت في ٢٠٢٣/٣/١م إلى ٢٠٢٣/٥/٣١م.

أدوات الدراسة: تمثلت أدوات جمع البيانات في: إستبيان للعاملين حول التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية .

*تحليل البيانات :

تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS.V. 24.0) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والمدى، ومعامل ثبات (ألفا. كرونباخ)، وتحليل الانحدار البسيط، ومعامل إرتباط بيرسون، ومعامل التحديد، وإختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وتحليل التباين أحادي الاتجاه، والرسوم البيانية .

تاسعاً نتائج الدراسة في ضوء فروض الدراسة :

إختبار فروض الدراسة:

(١) اختبار الفرض الأول الرئيسى للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية مرتفعاً ":

هذا

الجدول رقم (٧) يوضح مستوى مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية ككل

م	مجتمع الدراسة / الأبعاد	المؤسسات الحكومية (ن=٣٣٠)			المؤسسات الأهلية (ن=٤٧)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	مرحلة تحديد الاحتياجات الفعلية	٢.٤٨	٠.٣٧	٥	٢.٦٦	٠.٣٩	٢
٢	مرحلة تحديد الأولويات المجتمعية	٢.٤٣	٠.٤٣	٦	٢.٤٧	٠.٤٤	٦
٣	مرحلة وضع خطة تطوير المحليات	٢.٦٣	٠.٣٥	٤	٢.٥٥	٠.٤٦	٣
٤	مرحلة تنفيذ خطة تطوير المحليات	٢.٧٤	٠.١٩	١	٢.٥٤	٠.٥١	٤
٥	مرحلة متابعة خطة تطوير المحليات	٢.٧٤	٠.٣٢	٢	٢.٤٩	٠.٤٢	٥
٦	مرحلة تقويم خطة تطوير المحليات	٢.٧٢	٠.٢٧	٣	٢.٦٨	٠.٤١	١
	مراحل التخطيط التشاركى ككل	٢.٦٢	٠.١٩	مستوى مرتفع	٢.٥٧	٠.٣٣	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

- مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات

بالمجتمعات الحضرية ككل كما يحددها العاملون بالمؤسسات الحكومية, تمثلت فيما يلي:

- الترتيب الأول مرحلة تنفيذ خطة تطوير المحليات بمتوسط حسابي (٢.٧٤), وبانحراف معياري (٠.١٩).
- ويشير ذلك إلى أن هناك علاقة إرتباطية بين مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية كما يحددها العاملون بالمؤسسات الحكومية ويتضح ذلك في مرحلة تنفيذ الخطة وتطوير المحليات وقد يرجع ذلك إلى الدقة في تحديد السلبيات والايجابيات أثناء التنفيذ .
- الترتيب الثاني مرحلة متابعة خطة تطوير المحليات بمتوسط حسابي (٢.٧٤), وبانحراف معياري (٠.٣٢).
- ويشير ذلك إلى أن هناك علاقة إرتباطية بين مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية كما يحددها العاملون بالمؤسسات الحكومية ويتضح ذلك في مرحلة متابعة الخطة وذلك من أجل الأستمرارية في التطوير .
- الترتيب الثالث مرحلة تقويم خطة تطوير المحليات بمتوسط حسابي (٢.٧٢).
- ويشير ذلك إلى أن هناك علاقة إرتباطية بين مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية كما يحددها العاملون بالمؤسسات الحكومية ويتضح ذلك في مرحلة تقويم الخطة وذلك من أجل الوقوف على تم تحقيقه من الاهداف التى تم وضعها في خطة التنفيذ .
- الترتيب الرابع مرحلة وضع خطة تطوير المحليات بمتوسط حسابي (٢.٦٣).
- ويشير ذلك إلى أن هناك علاقة إرتباطية بين مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية كما يحددها العاملون بالمؤسسات الحكومية ويتضح ذلك في مرحلة وضع خطة التنفيذ وذلك من خلال تحديد الأدوار والمسئوليات تمهيداً لمبدأ المحاسبة .
- الترتيب الخامس مرحلة تحديد الاحتياجات الفعلية بمتوسط حسابي (٢.٤٨).
- ويشير ذلك إلى أن هناك علاقة إرتباطية بين مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية كما يحددها العاملون بالمؤسسات الحكومية ويتضح ذلك في مرحلة تحديد الإحتياجات وذلك للوقوف على الحاجات الملحة والضرورية وتحديد أولوياتها في التنفيذ .
- الترتيب السادس مرحلة تحديد الأولويات المجتمعية بمتوسط حسابي (٢.٤٣).
- ويشير ذلك إلى أن هناك علاقة إرتباطية بين مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير

خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية كما يحددها العاملون بالمؤسسات الحكومية ويتضح ذلك في مرحلة تحديد الأولويات وهذا من الطبيعى أن يكون هذا الفرض تالى لما سبقه لأنه يترتب عليه لأنه من خلال تحديد الاحتياجات يتم الوقوف على أهم الأولويات .

- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لمراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية ككل كما يحددها العاملون بالمؤسسات الحكومية (٢.٦٢) وهو مستوى مرتفع. مما يجعلنا نقبل الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية مرتفعاً ".

- مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية ككل كما يحددها العاملون بالمؤسسات الأهلية, تمثلت فيما يلي:

- الترتيب الأول مرحلة تقويم خطة تطوير المحليات بمتوسط حسابي (٢.٦٨).
- ويشير ذلك إلى أن هناك علاقة إرتباطية بين مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية كما يحددها العاملون بالمؤسسات الأهلية ويتضح ذلك في مرحلة تقويم الخطة وذلك من أجل الوقوف على تم تحقيقه من الأهداف .
- الترتيب الثاني مرحلة تحديد الاحتياجات الفعلية بمتوسط حسابي (٢.٦٦).
- ويشير ذلك إلى أن هناك علاقة إرتباطية بين مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية كما يحددها العاملون بالمؤسسات الأهلية ويتضح ذلك في مرحلة تحديد الإحتياجات وذلك للوقوف على الحاجات الملحة وتحديد أولوياتها في التنفيذ .
- الترتيب الثالث مرحلة وضع خطة تطوير المحليات بمتوسط حسابي (٢.٥٥).
- ويشير ذلك إلى أن هناك علاقة إرتباطية بين مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية كما يحددها العاملون بالمؤسسات الأهلية ويتضح ذلك في مرحلة وضع خطة التنفيذ وذلك من خلال تحديد الأدوار والمسئوليات تمهيداً لمبدأ المحاسبة .
- الترتيب الرابع مرحلة تنفيذ خطة تطوير المحليات بمتوسط حسابي (٢.٥٤).
- ويشير ذلك إلى أن هناك علاقة إرتباطية بين مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية كما

يحددها العاملون بالمؤسسات والأهلية ويتضح ذلك في مرحلة تنفيذ الخطة وتطوير المحليات وقد يرجع ذلك إلى الدقة في تحديد السلبيات والايجابيات أثناء التنفيذ .

- الترتيب الخامس مرحلة متابعة خطة تطوير المحليات بمتوسط حسابي (٢.٤٩).
- ويشير ذلك إلى أن هناك علاقة إرتباطية بين مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية كما يحددها العاملون بالمؤسسات والأهلية ويتضح ذلك في مرحلة متابعة الخطة وذلك من أجل الأستمرارية في التطوير .الترتيب السادس مرحلة تحديد الأولويات المجتمعية بمتوسط حسابي (٢.٤٧).
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لمراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية ككل كما يحددها العاملون بالمؤسسات الأهلية (٢.٥٧) وهو مستوى مرتفع. مما يجعلنا نقبل الفرض الأول للدراسة .
- **عاشراً : النتائج العامة الدراسة :**

١ – توصلت نتائج الدراسة إلى أن أكبر نسبة من العاملين بالمؤسسات الحكومية والأهلية ذكور ، وأن متوسط سن العاملين بالمؤسسات الحكومية (٤٠) سنة وبالمؤسسات الأهلية (٤١).

٢ – توصلت نتائج الدراسة إلى أن أكبر نسبة من العاملين بالمؤسسات الحكومية حاصلين علي مؤهل عالي بينما بالمؤسسات الأهلية الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط متوسط ، يليها بالمؤسسات الحكومية الحاصلين علي مؤهل فوق المتوسط بينما بالمؤسسات الأهلية الحاصلين على مؤهل عالى وأخيراً بالمؤسسات الحكومية الحاصلين علي مؤهل متوسط .

٣ –توصلت نتائج الدراسة إلى أن أكبر نسبة من العاملين بالمؤسسات الحكومية أخصائي نظم معلومات , يليها إداري ، ثم باحث تنمية إدارية ، يليها رئيس قسم ، ثم مدير ، وأخيراً أخصائي تنمية بشرية ، بينما بالمؤسسات الأهلية أكبر نسبة من العاملين بالمؤسسات الأهلية مشرف ميدان بنسبة ، يليها مدير مشروع بنسبة ، ثم أخصائي معلومات ، يليها علاقات عامة بنسبة، ثم إداري بنسبة ، وأخيراً مدير فرع .

٤ – توصلت نتائج الدراسة في ضوء الهدف الرئيسى للدراسة إلى أن مستوى مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية ككل كما يحددها العاملون بالمؤسسات الحكومية بلغ (٢.٦٢) وهو مستوى مرتفع. وذلك وفقاً للأبعاد التالية بالترتيب : مرحلة تنفيذ خطة تطوير المحليات ،

يليها مرحلة متابعة خطة تطوير المحليات، مرحلة تقويم خطة تطوير المحليات ، مرحلة وضع خطة تطوير المحليات ، مرحلة تحديد الاحتياجات الفعلية ، مرحلة تحديد الأولويات المجتمعية .

٥ – توصلت نتائج الدراسة في ضوء الهدف الرئيسى للدراسة إلى أن مستوى مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية ككل كما يحددها العاملون بالمؤسسات بالمؤسسات الأهلية بلغ (٢.٥٧) وهو مستوى مرتفع ، وذلك وفقاً للأبعاد التالية بالترتيب مرحلة تقويم خطة تطوير المحليات يليها مرحلة تحديد الاحتياجات الفعلية ، يليها مرحلة وضع خطة تطوير المحليات ن، يليها مرحلة تنفيذ خطة تطوير المحليات، يليها مرحلة متابعة خطة تطوير المحليات ، يليها مرحلة تحديد الأولويات المجتمعية .

٦ –توصلت نتائج الدراسة إلى صحة الفرض الأول والرئيسى للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى مراحل التخطيط التشاركى بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير خدمات المحليات بالمجتمعات الحضرية مرتفعاً حيث جاء كما يحددها العاملون بالمؤسسات الحكومية (٢.٦٢) وهو مستوى مرتفع ، وكما يحددها العاملون بالمؤسسات الأهلية (٢.٥٧) وهو مستوى مرتفع وهو ما يؤكد صحة الفرض الرئسى للدراسة

- المراجع

أولاً : المراجع العربية :

١-عبد المولى , إبراهيم رسمى جابر: التخطيط التشاركى كمتغير في التخطيط الاجتماعى لتطوير المجتمع الريفى ، المجلة العلمية للخمة الاجتماعية ، العدد الواحد والعشرون ، المجلد الثالث ، مارس ٢٠٢٣ .

٢- عبد الحميد , أحمد سيد أحمد (٢٠١٥) : التخطيط التشاركى لتفعيل دور المدرسه فى تنمية المجتمع المحلى ، كلية الخدمه الاجتماعيه ، جامعة الفيوم

٣-سيد حسن , أسماء (٢٠١٤) : فعالية التخطيط التشاركى لتحسين خدمات الصحه الأنجابيه بمحافظة أسوان ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية الخدمه الاجتماعيه ، جامعة أسوان .

٤-الجهاز المركزى للتعبئة العامة للأحصاء (٢٠١٧) : تقدير عدد السكان المصريين في الأقسام والمراكز .

٥- الدسوقى , حنان زكريا السيد (٢٠٢٠) : " التخطيط التشاركى كمدخل لمواجهة المشكلات البيئية فى المناطق الحضرية المتخلفة " ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد ٥٢ ، المجلد ٢.

٦-عبد المجيد , دعاء إبراهيم (٢٠١٥) : مؤسسات وجمعيات المجتمع المدنى فى مراقبة العملية الانتخابية ، دار الفكر والقانون للنشر ، المنصورة .

٧-هليل , رضا سلامة (٢٠١٩) : التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية ، مكتبة النور والإيمان للطباعة ، المنصورة .

٨-الضحيان , سعود بن ضحيان (٢٠٠٢): معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS 10 (الرياض، سلسلة بحوث منهجية) .

٩-فهمى ,ساميه محمد (١٩٩٦) : الإداره في المؤسسات الاجتماعيه ، دار المعرفه الجامعيه ، الأسكندريه .

١٠-القبندى , سهام (٢٠١٣) : السياسة الاجتماعية والممارسة المهنية للخدمة الاجماعية ، المكتبة العصرية ، الكويت .

١١-هاشم , صلاح أحمد (٢٠٠٩) : المعرفه المؤهله لأستخدام التخطيط التشاركى في التنميه ، بحث منشور في مجلة دراسات الخدمه الاجتماعيه والعلوم الأنسانيه ، العدد السادس والعشرين ، الجزء الخامس ، كلية الخدمه الاجتماعيه ، جامعة حلوان .

١٢- السروجى , طلعت مصطفى ، وآخرون(٢٠٠٢) : التخطيط التشاركى ، مركزنشر وتوزيع الكتاب الجامعى ، جامعة حلوان ، القاهرة .

١٣-نشأت , عمر (٢٠١٨) : أساليب بناء قيم المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية الحضرية (رؤية نظرية) ، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية ، مؤسسة كنوز للنشر والتوزيع ، ع١٣ ، جامعة محمد بوضياف ، المسيله ، الجزائر .

١٤-الجوهرى , عبد الهادى ، الزيات , كمال عبد الحميد (١٩٩٦) : علم الاجتماع الحضرى ، نهضة الشروق ، القاهرة .

١٥-عباس , ليث زيد ، حويش, لؤى طه الملا : " التخطيط التشاركى وتنمية الأمكانات المستدامة للمجتمع " ، مجلة كلية التربيه للبنات ، مج ٢٩ ، ع٦ ، ، بغداد .

١٦-غيث , محمد عاطف (١٩٩٥) : علم الاجتماع الحضرى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .

١٧-أبو المعاطى , ماهر (٢٠١٠) : الأتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات الاجتماعية (أسس نظرية ونماذج تطبيقية) ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية .

١٨-خزام , منى عطيه (٢٠١٠) : معوقات التخطيط التشاركى على المستوى المحلى ، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمه الاجتماعيه والعلوم الأنسانيه ، العدد الثامن والعشرين ، الجزء الثانى ، كلية الخدمه الاجتماعيه ، جامعة حلوان.

١٩-مجمع اللغة العربية (١٩٩٣) : المعجم الوجيز ، القاهرة ، الهيئة العامه لشؤون المطابع الأميرية .

٢٠-الخيب , نهى محمد (٢٠١٠) : دور الجمعيات الأهلية فى تفعيل التخطيط بالمشاركة (دراسة حالة) ، بحث منشور فى مجلة النهضة ، العدد (٣) الجزء (١١) ، القاهرة .

٢١-خليفة , هويدا محمد عبد المنعم (٢٠٢٠) : " التخطيط التشاركي لتحقيق الأستدامة للمشروع القومي للتنمية البشرية والمجتمعية" ، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، العدد ٢٠ .

ثانياً: المراجع الأجنبية :

٢٢- Varfjona ,Arina, et. Al (2001) : Development Partnership, Russiact Splere.

٢٣- Gummer, Burion: Social Planning Encyclopedia of Social Work, Washington, N.A.S.W, 1995..

٢٤- Center for Intemationnal forestry research (CIFOR) (2007) : Towards Wellbeing inforest Communities, contributors and copy right information .

٢٥- Vanessa,Gomez (2010) : Participatory planning in American Community organization, best practices' Unpublished master thesis, California, USA .

٢٦- The World Bank Group, partnerships for Development : From Vision to Action, Internet reference: http:// www. World bank. org / html/ extdr/ partnerships. Html.

٢٧- Kirsten L, Kinzer (2014) : Implementation by committee : A mixed Study of leveraging public engagement to support community sustainability plan Implementation university of Pennsylvania. Proquest. UMI 0920==publishing 3

٢٨- Reardon , Mitchell (2010) :An opportunity for Renewal , The participation Proeessand Social and Incom Diversityin Brown fied Dvelopment , Urban and Regional planningMasters Thesis ,Department of human Geograph , Stockholm University Swegen .

٢٩- ,J.M.&el-AL, Nolitn (2003): Human Behavior and Social Environment "social systems theory", AB, pearson, education .

٣٠- Alan, Rogers, (1992): adult to learning for Development, first published, library cataloging in publication dat .

٣١- Nishant Sharma, Shashikant (2014) : Participatory Planning in Plan Preparation, USA, NY, Books Counry .